

الأثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التسول في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٦)

عزت ملوك قناوي حسن

كلية التجارة – قسم الاقتصاد والمالية العامة – جامعة كفر الشيخ - مصر

الملخص: يهدف البحث إلى تحليل ظاهرة التسول في مصر وأنواعها والدوافع المسببة لها ، بجانب التعرف على الأثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها وتحديد أهم المعوقات التي تحد من مكافحة هذه الظاهرة واقتراح الحلول المناسبة للحد من تفاقمها في المستقبل. ويفترض البحث أن هناك علاقة طردية بين المربع السحري للفقر والتضخم والبطالة وسوء توزيع الدخل القومي وتنامي ظاهرة التسول في مصر. وقد تم استخدام منهج التحليل الوصفي لوصف وتحليل هذه الظاهرة وبيان أسبابها ودوافعها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية . بجانب استخدام منهج المسح الاجتماعي عن طريق أسلوب المقابلة المباشرة مع عينة عشوائية من المتسولين في مدينة القاهرة ، وتحليل نتائج البيانات المتحصل عليها من عينة البحث باستخدام المنهج الكمي من خلال الأسلوب الإحصائي. وأشارت نتائج البحث إلى أن للتسول آثار سلبية على الاقتصاد القومي، من حيث انعدام مساهمة المتسول في الناتج المحلي الإجمالي فهو يمثل عبء على المجتمع ويساعد على زيادة معدلات الجريمة ويعرقل النمو الاقتصادي. وقد اقترحت الدراسة دعم برامج وسياسات مكافحة الفقر كسبب رئيسي للتسول من خلال تمكين الأسر اقتصاديا واجتماعيا وصحيا من القيام بدورها وكفالة أفرادها للحد من تفاقم هذه الظاهرة مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة التسول، الأثار الاقتصادية والاجتماعية، خصائص المتسولين، مكافحة التسول، مصر.

Abstract: This research aims to analysis the begging phenomena in Egypt, types and motivations causing, next to recognize the economic and social effects resulting from it and to identify the most important obstacles that limit the fight against this phenomenon and propose appropriate solutions to reduce the aggravation in the future. The research supposed that there is a direct correlation between the poverty, inflation, unemployment and poor distribution of national income and the growing the phenomenon of begging in Egypt. The approach of descriptive analysis has been used to describe and analyze this phenomenon and the statement of reasons and motives, economic and social impacts, besides using social survey method through direct interview method with a random sample of beggars in the city of Cairo, and analysis of obtained data from the results of the research sample using a quantitative approach through statistical method. The results of research refer to that begging has negative effects on the national economy, related to the lack of contribution to the beggar in the GDP, it represents a burden on society and helps to increase crime rates and hamper the economic growth. The study suggested that support programs and policies to combat poverty as the main reason to beg through the empowerment of families from the socially and economically healthy sides to do their roles and ensure that their members to reduce the aggravation of this phenomenon in the future.

Keywords: begging phenomenon, economic and social impacts, characteristics of beggars, begging combat, Egypt.

١. المقدمة :

أصبحت ظاهرة التسول منتشرة على نطاق عالمي واسع وبأساليب مبتكرة وأشكال مختلفة، وبالرغم من أن هذه الظاهرة قديمة وكانت تمارس من بعض الشرائح والفئات الاجتماعية المعدومة من الناحية الاقتصادية أو من بعض الفئات التي تعاني من أمراض معينة أو ذوي الحاجات الخاصة، إلا أنها أصبحت في الوقت الحالي مهنة وحرفة لمن يرغبها حيث انضمت إليها فئات جديدة بخلاف ما كان سائد في الماضي وأصبحت تشتمل على جميع الفئات والشرائح العمرية ومن كلا الجنسين (Ching, Yach, ٢٠٠١, P.93 and Maishanu, D, 2006, P.16). كما أن هذه الظاهرة لها أبعاد متنوعة من الجوانب

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والأخلاقية ، حيث لا يمكن عزل هذه الظاهرة عن المنظومة الكاملة للمشكلات التي يعاني منها المجتمع والمرتبطة بظروف التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث من فترة زمنية لأخرى (ابتسام علام، ٢٠٠٣، ص٦٨).

وتعتبر مصر إحدى الدول التي تعاني من زيادة أعداد المتسولين، حيث تؤكد الإحصاءات الصادرة من وزارة الشئون الاجتماعية تزايد أعداد المتسولين في مصر من عام إلى آخر. وتعد ظاهرة التسول في مصر من الظواهر الأكثر تعقيدا أو تشابكا وذلك بسبب تعدد المتسولين وتعدد أشكال ووسائل التسول. وبالرغم من وجود قانون لمكافحة التسول في مصر رقم ٤٩ لعام ١٩٣٣ والمعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ، إلا أن تطبيقه على أرض الواقع لم يتعدى سوى الإنذار ولم يؤدي إلى معالجة تلك الظاهرة بشكل رادع ، لذلك يجب إعادة النظر في صياغة تشريعات وقوانين التسول لتكون صارمة ورادعة (محمد أبو سريع، ١٩٩٦، ص١٢٣). وترجع مسببات هذه الظاهرة في مصر نتيجة تعميق الفقر والجهل وقد تكون في بعض الأحيان ميراث ثقافة مجتمعية من التواكل والتكاسل.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحليل ظاهرة التسول من حيث مفهومها والنظريات المفسرة لها وأنواعها والدوافع المسببة لها ، بجانب التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها. كما يستهدف البحث التركيز على تشخيص واقع ظاهرة التسول في مصر وبيان الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمتسولين في مصر ومدى علاقة هذه الخصائص بممارسة ظاهرة التسول، مع تحديد أهم المعوقات التي تحد من مكافحة هذه الظاهرة واقتراح الحلول المناسبة للحد من تفاقمها في المستقبل.

الفرضية البحثية:

يفترض البحث أن هناك علاقة طردية بين المربع السحري للفقر والتضخم والبطالة وسوء توزيع الدخل القومي وتنامي ظاهرة التسول، أي أنه كلما زادت معدلات المربع السحري السالبة زادت ظاهرة التسول.

منهج وإجراءات البحث

منهج البحث :

من أجل تحقيق هدف البحث فقد تم استخدام منهج التحليل الوصفي لوصف هذه الظاهرة وبيان أسبابها ودوافعها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية ، بجانب استخدام منهج المسح الاجتماعي عن طريق أسلوب المقابلة المباشرة مع عينة عشوائية من المتسولين في مدينة القاهرة ، وقد تم تحليل نتائج البيانات والمعلومات المتحصل عليها من عينة البحث باستخدام المنهج الكمي من خلال الأسلوب الإحصائي. كما تم الاعتماد في البحث على الدراسة النظرية في ضوء المنهج الاستنباطي من خلال الاطلاع على الكتب والدراسات والدوريات العلمية المتخصصة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث.

مجتمع وعينة البحث:

يتناول هذا البحث ظاهرة التسول في مصر من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية والترابط بينهما، ونظراً لأن الحصول على بيانات ومعلومات صادقة حول هذه الظاهرة يكاد يكون مستحيلاً وهو ما يتطلب الدخول في علاقة شخصية وثيقة مع بعض المتسولين للحصول على بيانات دقيقة. ونتيجة لصعوبة حصر جميع المتسولين في مدينة القاهرة لإجراء البحث عليهم بسبب كثرة أعدادهم ومواقع تركيزهم ، لذلك تم تحديد مجتمع البحث في عينة عشوائية من المتسولين بمدينة

القاهرة أمام المساجد الكبرى (مسجد الحسين ومسجد السيدة زينب) وعلى المقاهي وإشارات المرور بلغت نحو (٣٠) مفردة من الجنسين أعمارهم تبدأ من ١٥ سنة فما فوق وهو السن الذي يعاقب عليه القانون المصري للحصول على بيانات شفهية منهم من خلال إجاباتهم على نحو (٣١) سؤالاً تم صياغتها لتحقيق غرض البحث) بواسطة أسلوب المقابلة المباشرة معهم ومناقشتهم وملاحظة سلوكهم في صورته الطبيعية وذلك بمساعدة متسول شهير مدفوع الأجر من الباحث وله خبرة طويلة في التسول على مدار ٢٧ عاما ويقوم باستقطاب وتدريب المتسولين الجدد على فنون التسول مقابل الحصول على أجر معين منهم، مع إحاطة المقابلة المباشرة معه وباقي المتسولين بالسرية التامة بناء على رغبتهم. وقد تم إجراء كل المقابلات المباشرة مع عينة البحث على مدار شهرين بدأت في أول يناير ٢٠١٦ وانتهت بنهاية شهر فبراير من نفس العام.

٢. الإطار النظري لظاهرة التسول:

١- مفهوم ظاهرة التسول.

في الحقيقة أن ظاهرة التسول (Begging) ليست مقصورة على مجتمع معين، بل هي ظاهرة منتشرة في كل المجتمعات نتيجة الفوارق الطبقيّة التي مر بها العالم وتقسيماته إلى دول غنية وفقيرة، ولكنها تختلف في طبيعتها وحجمها وأساليبها وأسبابها من مجتمع لآخر. وقد استقطبت ظاهرة التسول كل فئات الأعمار سواء الشباب وكبار السن والنساء والأطفال (Horacio Faberge, 2004, p.277). وينتشر التسول عادة بين الشرائح الاجتماعية غير المتعلمة؛ نتيجة عدم إدراك المتسول لمفهوم القيم الاجتماعية. وبشكل التسول ظاهرة سلوكية غير مألوفة وخروجاً عن العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع والتي تحث على العمل، وبعض الدول تنظر لهذه الظاهرة على أنها جريمة؛ لأنها تمثل وسيلة غير مشروعة للكسب المادي (جمال حمزة، ٢٠١٠، ص ٦٤).

والتسول هو الشخص الذي اعتاد الكسب باستجداء الناس بالسؤال المباشر أو عن طريق جمع الصدقات أو التبرعات، حيث يتواجد المتسول حول الأماكن العامة مثل المدارس والجامعات ودور العبادة والمستشفيات والأسواق ومواقف المواصلاّت لطلب الصدقة لأغراض مختلفة مثل العلاج أو السفر أو الإعانة المعيشية باستخدام أساليب ووسائل احتيالية متنوعة تمكنه من تجميع أكبر قدر من الأموال. بمعنى آخر التسول هو امتهان طلب المال من الناس بأي وسيلة دون بذل جهد (Bennett, Fern, 2006, P.87). ومن أهم الأسباب الدافعة إلى التسول الكوارث الطبيعية والأمراض المزمنة، والفقر والبطالة والتضخم وتدنى مستوى الدخل الفردي، والتفكك الأسري، والتسرب المدرسي، والهجرة الوافدة من دول أخرى أو الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب الحروب والفقر. وبشكل عام يعد التسول إحدى الصناعات العالمية التي تمارس بكثافة من خلال الاقتصاديات غير الرسمية في العالم، خصوصاً في المدن، حيث يوجد سوق العمل غير الرسمي، الذي تمارس فيه أشكال عديدة من الأنشطة غير الرسمية من بينها التسول. كما يترتب على التسول أضرار اقتصادية واجتماعية وأمنية (Blamable, Abdu Jafaru, 2008, P.114). ويرى بعض المتسولين أن التسول وسيلة للحصول على نصيبه العادل في المجتمع غير العادل الذي لم يوفر له الحماية اللازمة ضد الفقر، أو فشل المجتمع في تأمين العمل المناسب له ولغيره من المتسولين.

وهناك العديد من النظريات المفسرة لظاهرة التسول منها: نظرية التفكك الاجتماعي والتي ترى أن تفكك الروابط الاجتماعية بين الأفراد في إطار الأسرة والمجتمع هو السبب الحقيقي الكامن وراء ازدياد معدلات الانحراف. وهذا التفسير قد يساعد في فهم التفكك الأسري وضعف الروابط الاجتماعية، فمع وجود التفكك الاجتماعي وغياب المؤسسات والنظم الاجتماعية الضابطة للأفراد والجماعات تنتشر العادات المخالفة لقواعد المجتمع ومنها التسول (عبدالعزیز الفاييز، ٢٠٠٤، ص ١٨). وكذلك نظرية التفكك الأسري والتي ترى أن المنحرفين ينتمون في الغالب لأسر تتسم بخصائص معينة مثل كثرة التنقل الاجتماعي، وغياب أحد الوالدين سواء بسبب الانفصال أو الوفاة أو السجن، وممارسة الآباء

لبعض العادات السيئة مثل الإدمان، وضعف الرقابة الأسرية، وسوء القدوة (على شتا، ٢٠٠٤، ص١٥٨). وهناك نظرية التقليد والمحاكاة والتي ترى أن التقليد للسلوك الاجتماعي هو أساس تعلم السلوك الإجرامي. ويمكن الاستفادة من هذه النظرية في تفسير ظاهرة التسول حيث يقوم كثير من المتسولين بتقليد أصدقاء لهم قد استفادوا ماديا من التسول وبالتالي يدفعهم ذلك لممارسة نشاط التسول (مسعد الحديثي وآخرون، ٢٠٠٩، ص٧٦). بالإضافة إلى نظرية الصراع والتي تركز على فجوة الحرمان بين رغبات الفرد وما يحصل عليه والإحساس بالظلم الاجتماعي وانعدام العدالة مما يؤدي إلى الانحراف بسبب سوء الأحوال الاقتصادية مثل الفقر والبطالة وعمالة الأطفال (Crisis Organization, 2003, P.41).

بجانب نظرية الهامشية التي تقوم على نيل وإقصاء بعض الفئات الفقيرة والمحرومة مما يدفعها إلى تشكيل نمط حياة معيشية مغايرة للمجتمع المحيط بها وتشكيل ظواهر سلبية في المجتمع منها ظاهرة التسول (ميسون العطاونة، ٢٠٠٦، ص١٩). وكذلك نظرية التبعية التي تعكس نتائج التغيرات العالمية على البناء الداخلي لمجتمع معين وإحداث نوع من الاختلال والتناقض في بنية المجتمع من خلال خلق طبقات اجتماعية وعادات سلوكية وتقليد ومحاكاة لنماذج دول أخرى تابعة لها (محمود إبراهيم حسين، ١٩٩٥، ص٩٩). وأخيرا نظرية التغير الاجتماعي التي تقوم على فرضية أن التغير الاجتماعي هو السبب المباشر لظهور المشكلات الاجتماعية ومنها التسول، حيث أن التغير في ثقافة المجتمع المادية والمعنوية لا يتم بنفس الدرجة أو العمق لذلك تنشأ الهوية الثقافية التي ينتج عنها سلوكيات منحرفة مثل التسول (على فهد، ٢٠٠٤، ص١٤١).

٢- الأنواع والأسباب والدوافع المختلفة لظاهرة التسول.

هناك أنواع مختلفة من التسول أهمها: التسول الظاهر وهو التسول الصريح المعلن- والتسول المستتر من خلال عرض أشياء أو خدمات رمزية مثل مسح زجاج السيارات وبيع بعض البضائع الرخيصة في الشارع - والتسول العارض وهو تسول وقتي لعوز طارئ كما في حالات الطرد من الأسرة أو ضال الطريق أو فقدان النقود في السفر- والتسول الموسمي وهو التسول الوقتي ويمارس فقط في المواسم والمناسبات كما في الأعياد والمناسبات الدينية ورمضان وغيره- والتسول الإجباري وهو اضطراري كما في حالات إجبار الأطفال على التسول - والتسول الاختياري حيث الاحتراف والجري وراء الكسب - وأخيرا تسول غير القادر وهو تسول المريض أو العاجز أو المتخلف عقليا (عطا المنان، ٢٠٠٩، ص٢٧).

ويمارس المتسول المحترف فنون التسول، من خلال مواهب خاصة تمكنه من التأثير في الآخرين لحثهم على العطاء بما يملكه من مهارات في اختيار المكان والتوقيت وطبيعة من يسألهم، ومن لا يسألهم، حيث يعظم من عوائده أو أرباحه ويقلل من تكلفته المتمثلة في الوقت والجهد الذي يبذله في عملية التسول. على سبيل المثال ربما يؤدي اختيار مكان ديني إلى حصيله أكثر لأن الناس تكون أكثر استعدادا للعطاء عندما يكونون في موقف ديني ما، أو اللجوء إلى الأماكن المزدحمة، حيث تزداد احتمالات توافر أناس مستعدين للعطاء بصورة أكبر كلما زاد عدد الناس في المكان. وقد ينظر إلى المتسول على أنه شخص فقير، غير أنه ليس كل متسول فقيرا، وبالطبع ليس كل فقير متسولا (قاسم الدباغ، ٢٠١١، ص٢٤).

ومن ناحية أخرى فإن التسول لا يقتصر على الأفراد، فهناك مؤسسات تتسول الناس في صورة جمع صدقات أو هدايا، كما أن هناك دول تتسول من الدول الأخرى للحصول على مساعدات إما في صورة منح نقدية أو عينية مباشرة، أو في صورة تخفيف أعباء مديونياتها أو تأجيل سداد هذه المديونيات التي تستحق عليها وغير ذلك. لذلك فإن التسول ليس عملا فرديا أو مؤسسيا، وإنما قد يمارس أيضا على المستوى الدولي (البقيعي عيد، ٢٠٠٩، ص١١٤). وتتعدد الأسباب المؤدية لانتشار ظاهرة التسول وتختلف من مكان لآخر ومن شخص لآخر ولعل من أهم تلك الأسباب ما يلي:

ينتشر التسول أثناء فترات الكساد في النشاط الاقتصادي حيث ترتفع معدلات البطالة، وعندما يفشل الفرد في الحصول على وظيفة أو يشطب من قائمة قوة العمل بسبب توقفه عن البحث عن العمل، أو تجاوز المدى الزمني الذي يؤهله للحصول على تعويضات البطالة فلا يجد العاطل عن العمل بديلا أمامه سوى التسول.

بجانب ذلك فإن تزايد معدل الفقر يعتبر من أهم عوامل انتشار ظاهرة التسول، فالدافع الأساسي إلى التسول هو الحاجة إلى تلبية الحاجات الغذائية وغيرها بالنسبة لهذه الفئات الفقيرة والمهمشة (Everhart, Robert B, 2006, p70). كما ينتشر التسول بسبب التضخم وارتفاع الأسعار نتيجة التقلبات والدورات الاقتصادية المؤثرة على أسعار الحاجات الأساسية للأسرة الفقيرة مما يشكل ذلك الدافع الأساسي إلى التسول.

بالإضافة إلى ضعف دخل الأسرة وكبر حجمها مما يؤدي إلى تعرضها لظاهرة التسول بسبب سوء توزيع الدخل والثروة ، فهي لا تستطيع تلبية حاجات الأسرة المتنوعة التي تختلف من وقت لآخر. ولذلك ينظر إلى التسول على أنه يمثل أحد المؤشرات الاقتصادية، التي تؤثر إلى انتشار الفقر، أو البطالة أو التضخم. كما أن انتشار المتسولين يعكس عدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل اللازمة للجميع وضمان حد أدنى من الرفاهية لسكانه (عبدالرازق الفارس، ٢٠٠١، ص ٦٤). كما أن الكوارث الاقتصادية والبيئية مثل الزلازل والحرائق وانهيار المنازل قد تدفع بعض الأفراد والأسر الفقيرة إلى التسول (V.K.R.V, Rao 1999, P.112)

هذا بجانب أن التسول يعتبر وسيلة سهلة لجمع المال والريح السريع مقارنة بأعمال أخرى أكثر صعوبة وجهد فهناك من يأخذ التسول مهنة وحرفة رغم أن حالته الاجتماعية والاقتصادية ميسرة. ويمكن تفسير ظاهرة التسول على أنها أسهل خيار أمام بعض الأفراد عندما يفشلون في الحصول على وظيفة تتوافق مع تطلعاتهم ، حيث يعد الحرمان الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى السياسي أحد الأسباب التي تؤدي إلى اللجوء إلى التسول (Vanguard Editor, 2007, P. 18). وقد ينظر المتسول لوظيفة التسول على أنها وظيفة أسهل من أي وظيفة أخرى في سوق العمل، وبخاصة عندما تكون الوظائف الأخرى أكثر جهد وصعوبة من التسول، ومن ثم فإن عملية المقارنة بين العائد والجهد المبذول في الوظيفة قد تجعل عملية المقارنة في صالح التسول، لذلك قد تبدو وظيفة المتسول جذابة للمتسولين في سوق العمل غير الرسمي (التسول في المناطق الحضرية في إفريقيا، ٢٠١٠، ص ٧).

ومن أسباب تزايد هذه الظاهرة أيضا ضعف الإمكانيات المادية والبشرية للأجهزة الأمنية (جهاز الشرطة) المختصة بمكافحة التسول مما يعوق أداء دورها بكفاءة ، كما أن معظم المتسولين غير مسجلين رسميا لدى الأجهزة الأمنية بسبب عدم توافر إثبات بطاقات شخصية لديهم وعدم وجود محل إقامة ثابت لهم مما يصعب تنفيذ الأحكام ضدهم (رضا /إسماعيل، ١٩٩٠، ص ٧٢٦). وبجانب هذه الأسباب السابقة هناك عوامل أخرى أدت إلى تنامي هذه الظاهرة ومنها العوامل النفسية والعقلية والصحية والبيولوجية والأسرية والوراثية المتعلقة بشخصية المتسول (جمال حمزة، ٢٠٠٥، ص ٦٤).

٣. الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة التسول:

يمثل التسول نشاط غير قانوني لما له من آثار سلبية على الاقتصاد القومي، حيث يحول كتلة من قوة العمل والطاقة البشرية إلى عنصر إنتاج خامل دون قيمة مضافة تساهم في الاقتصاد القومي ، حيث أن المتسول يمثل عبئا على الاقتصاد لأن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى الصفر (Onoyase, A., 2010, p. 109). ومع تحول ظاهرة التسول إلى مهنة وحرفة للحصول على المال والأرباح دون جهد فهذا سيكون له تأثير سلبي على الدخل الفردي ويمثل عبء على المجتمع ويساعد على زيادة معدلات الجريمة. كما يؤثر التسول على الحركة الاقتصادية في الدولة حيث يعيش عدد كبير من الأشخاص عالة على باقي أفراد المجتمع، مما يعرقل النمو الاقتصادي ويعوق تحقيق التنمية الاقتصادية (مها كريم المور، ٢٠٠٢، ص ٧٨).

أما بالنسبة للأموال المحصلة من التسول فإن درجة استفادة الاقتصاد منها ستعتمد بشكل أساسي على كيفية تصرف المتسول فيها، ففي الغالب لا يكون المتسول مدخرا، بمعنى أنه لا يذهب بأموال التسول لإيداعها في البنك حتى يتسنى تشغيلها في الدورة الاقتصادية، وعندما يحدث ذلك فإن المتسول يساعد على زيادة التدفق الدائري للدخل من خلال زيادة

الحقن الذي يحدث فيه من خلال إعادة حقن ما حصل عليه من أموال في دائرة الإنفاق. ولكن الملاحظ أن أموال التسول غالبا ما تتحول إلى أموال مكتنزة، ومن هذا المنطلق يعد التسول أحد مظاهر التسرب من دورة التدفق الدائري للدخل، حيث يؤدي إلى أثر سلبي على مستوى الإنفاق الكلي (مساعدة الحديثي وآخرون، ٢٠٠٩، ص ٧٦).

كما أن لظاهرة التسول تأثير سلبي على السياحة، حيث يؤدي انتشار المتسولين في الأماكن السياحية والأثرية ومطاردتهم للسائحين بشكل غير حضاري إلى عدم قدوم السائحين إلى الدولة مرة أخرى، مما يترتب على ذلك فقدان الموازنة العامة للدولة لمصدر هام من الدخل وهو الإيرادات السياحية (صالح عبد الله، ٢٠٠٤، ص ١٣٩).

بالإضافة لذلك فإن الجهود المبذولة في مكافحة التسول ورعاية المتسولين المفرج عنهم يحتاج إلى تخصيص موارد مالية وميزانية لذلك، وهو ما يعنى ضياع تكلفة الفرصة البديلة حيث كان من الممكن استخدام تلك الموارد المخصصة لمكافحة التسول في التنمية الاقتصادية والإنفاق على التعليم والصحة وتوفير فرص العمل في حالة عدم وجود تلك الظاهرة (زكية عبد القادر، ٢٠٠٦، ص ١٤٢).

وقد قدرت إحدى الدراسات التكاليف السنوية المرتفعة لمتابعة المتسولين والقبض عليهم بنحو (٣٠٠ ألف دولار) وأشارت إلى أن التدخل المبكر وتوجيه ورعاية المتسولين بشكل فعال عند القبض عليهم وإعادة تأهيلهم قد يساعد في تحويل تكلفة الخدمات المتعلقة بملاحقة والقبض على المتسولين إلى الإنفاق على الرعاية الأساسية لهم (Akporio RT, Orogun T, Oyerinde, 2007, P. 15).

ومن الآثار الاجتماعية والأخلاقية المترتبة على ظاهرة التسول الحط من كرامة الإنسان نتيجة اللجوء إلى وسائل مهيينة، وتعرض الأطفال والنساء إلى مظاهر الاستغلال بخاصة الاستغلال الجنسي والمادي وكذلك مخاطر الانحراف والإجرام كالإدمان، والتدخين، وغيرها، ودفع الأطفال للتسرب من المدارس، وتعرض الأطفال وكبار السن إلى مخاطر الدهس في الطرق والإشارات الضوئية، وتشرد الكثير منهم نتيجة النوم في الشوارع والساحات العامة والحدائق (Fitzpatrick, S. & Catherine, K, 2000, P.58. and Ojanuge, Durrende & Nash, Kaduna, 1990, P.65).

٤. تشخيص واقع ظاهرة التسول في مصر:

أصبحت ظاهرة التسول في الوقت الحاضر من الظواهر العالمية المنتشرة في جميع دول العالم، ومصر إحدى تلك الدول التي تعاني من زيادة أعداد المتسولين، حيث تؤكد الإحصائيات الصادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية ازدياد أعداد المتسولين في مصر من عام إلى آخر. وتعد ظاهرة التسول في مصر من الظواهر الأكثر تعقيدا أو تشابكا وذلك بسبب تعدد المتسولين وتعدد أشكال التسول، فهناك متسولون محترفون ومتسولون مؤقتين. ومع مرور الوقت يستعمل المتسولون أساليب وحيل متنوعة ومبتكرة في التسول للحصول على المال ومن أهمها انتحال بعض العاهات المصطنعة، طلب المساعدة للتبرع في مشروع خيرى كمسجد أو مدرسة، عرض أوراق مزيفة لحوادث وهمية كفواتير الكهرباء والماء والهاتف أو رويشة دواء، اصطحاب الأطفال المعاقين، استئجار الأطفال من أسرهم، الادعاء بالتخلف العقلي وغير ذلك من الأساليب (أسماء زهران، ١٩٩٥، ص ١٩٤-١٠٤).

وبالرغم من وجود قانون التسول في مصر رقم ٤٩ لعام ١٩٣٣ والمعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤، إلا أن تطبيقه على أرض الواقع لم يتعدى سوى الإنذار ولم يؤدي إلى معالجة تلك الظاهرة بشكل رادع، لذلك يجب إعادة النظر في صياغة هذه القوانين لتكون صارمة وراذعة. فقد ارتفعت نسبة المتسولين بالقاهرة مع بداية الثمانينات والتسعينات حتى أصبحت القاهرة مستودعا للمتسولين بسبب الظروف التي واكبت تحولات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وزيادة عمليات الهجرة من الريف للمدينة وعدم قدرة سوق العمل بالقاهرة على احتواء المهاجرين من الريف مما أدى إلى حدوث تضخم حضري

وتزايد معدلات البطالة والأنشطة الهامشية. والتسول في مصر نتيجة لثالث الفقر والجهل والمرض وهو ميراث ثقافة من التواكل والتكاسل والبلطجة (بتسام علام، ٢٠٠٣، ص٦٩-٧٠).

ويعتبر عدد المتسولين المودعين في السجون المصرية ضئيل للغاية (١٩ مسجون عام ١٩٩٣، ونحو ٤٣ عام ٢٠١٤) بسبب إطلاق سراح معظم حالات التسول من النيابة دون المحاكمة إلا في الحالات النادرة التي يرتبط التسول فيها بالانحراف مثل البغاء والسرقه والنصب وغيرها (رضا إسماعيل، ١٩٩٠، ص٧٢٦، زكية عبدالقادر، ٢٠٠٦، ص٨٤٣). ونتيجة للعقوبات التي يفرضها القانون على المتسولين وعدم إلقاء القبض عليهم ظهرت الحاجة للتستر وراء تقديم أعمال وخدمات هامشية بسيطة مثل ماسح الأحذية ومنادى السيارات وبيع البخور وزهور الفل والمناديل والحلوى والآيات القرآنية في المواصلات والأماكن العامة وأمام دور العبادة.

وتشير دراسة حديثة بالمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية عام ٢٠١٤، إلى أن شوارع القاهرة تحتل المركز الأول في أعداد المتسولين بنحو (٤٣٣٣) متسولاً تليها محافظة الإسكندرية بنحو (١٥٧٢) متسولاً، كما أكدت الدراسة على أن ٣٤١% من المتسولين يتم إجبارهم علي ممارسة التسول بغير إرادتهم، كذلك فإن ٧٥% من المتسولين يحملون صفة متسولي المواسم مثل رمضان والأعياد، وهم المتسولون الذين ينزلون إلي العمل في المواسم والأعياد والمناسبات الرسمية فقط. وقد قدرت الدراسة عدد المتسولين في مصر بحوالي (١١٠٥٩) متسولاً احتل الأطفال العدد الأكبر بمجموع (٧٣٥٧) متسولاً يلهم نسبة المسنين ، وهؤلاء الأطفال يتم تأجيرهم من أسرهم وأحياناً خطفهم، حيث يحصلون يومياً على أكثر من ٦٠٠ ألف جنية مصري من المواطنين. وفي وسط مدينة القاهرة توجد (عمارة الشحاتين) المكونة من ثلاثة طوابق وهي أكبر تجمع للمتسولين حيث تتم فيها عملية إعداد المتسولين الجدد وتدريبهم وتوجيههم إلى مهنة التسول حسب خطط وبرامج معينة وقواعد ثابتة يقوم بتنظيمها مجموعة متخصصة لها خبرة طويلة في التسول تحت إدارة وسيطرة المتسول الأقدم وهو أيضاً المسئول عن شؤون المتسولين الجدد وبخاصة من الأطفال وتأجيرهم باليوم أو الأسبوع أو الشهر مقابل تسعيرة محددة. ويتم تصنيف فئات المتسولين في العمارة إلى أنواع معينة مثل المتسول المبتدئ والرومانسي والصامت والشيك.

أما أسعار إيجار الأطفال اليومية بغرض التسول فهي كما يلي : الطفل السليم من عمر يوم إلى ٥ سنوات (٥٠ جنية)، ومن ٥ إلى ١٠ سنوات (٣٠ جنية)، أما الطفل المعاق (٧٥ جنية)، والطفل الكفيف أو الأصبم أو المقطوع يده أو قدمه يتراوح حجزه ما بين (٢٠٠-١٠٠ جنية)، أما الطفل المشوه بدرجة كبيرة فيتم تأجيرهم حسب أولوية الحجز والسعر. ومما يلفت النظر في أهمية هذه الظاهرة استعداد بعض الأسر الفقيرة لإحداث عاهة مستديمة بجسد أطفالها لاستعطاف المارة، إما من خلال سكب مياه النار على قدم الطفل أو وجهه أو من خلال بتر أحد ساقيه. ومع تطور أساليب وحيل التسول الحديثة والمبتكرة لم تعد كثير من الأسر بحاجة لإحداث عاهات بجسد أطفالها.

وقد أوصت الدراسة السابقة بتقديم أفكار جديدة لتطوير ظاهرة التسول في مصر بحيث يأخذ المتسول دورات تدريبية للقيام بعمل يحتوي علي نوع من الإبداع كعزف الموسيقى أو اللعب بالكرات الملونة أو تقديم عروض معينة بدلاً من انتظار المساعدة علي الأرصفة، وقد جاءت هذه الفكرة حسب المفهوم الغربي والعالمي بدافع تطوير صناعة التسول بعد الفشل محلياً في القضاء عليها بالأساليب التقليدية المتبعة.

نتائج تحليل عينة البحث باستخدام أسلوب المقابلة المباشرة مع المتسولين في مصر:

- متغيرات البحث:

١ - الخصائص الاجتماعية: وتشمل الجنس، والعمر، والانتماء الديني، والحالة الاجتماعية، والحالة التعليمية، ومكان سكن المتسول، ومحل الإقامة الحالية، وأصل الأسرة، وحالة الأب والأم، ومكان ممارسة التسول، والتوقيت المناسب للتسول، وحجم أسرة المتسول، ومدى توافر إثبات لشخصية المتسول،

٢ - الخصائص الاقتصادية: وتشمل الحالة الاقتصادية، العمل، والدخل اليومي من التسول، ومصادر الدخل الأخرى، وملكية المسكن، ودوافع التسول، ووسيلة النقل المستخدمة في التسول، والعمل لحساب المتسول الشخصي أم لحساب الغير، ومدى تغطية دخل المتسول للإنفاق على السلع والخدمات، ودفع الرشاوى مقابل الاستمرار في التسول وغير ذلك. ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة البحث من المتسولين:

جدول رقم (١): نتائج تحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة البحث.

بيان	الفئة	العدد	%
١- توزيع المتسولين حسب الجنس.			
	ذكر	١١	٣٦
	أنثى	١٩	٦٤
	مجموع	٣٠	١٠٠
٢- توزيع المتسولين حسب العمر.			
	١٥-٣٠ سنة	١١	٣٦,٧
	٣٠-٥٠ سنة	٦	٢٠
	٥٠-٦٠ سنة	٤	١٣,٣
	أكثر من ٦٠ سنة	٩	٣٠
	مجموع	٣٠	١٠٠
٣- توزيع المتسولين حسب الانتماء الديني .			
	مسلم	٢٩	٩٦,٧
	مسيحي	١	٣,٣
	مجموع	٣٠	١٠٠
٤- توزيع المتسولين حسب المستوى التعليمي .			
	أمي	٢١	٧٠
	ابتدائي	٢	٦,٦
	متوسط	٢	٦,٧
	تسرب من التعليم	٥	١٦,٧
	مجموع	٣٠	١٠٠
٥- توزيع المتسولين حسب الحالة الاجتماعية .			
	أعزب	٣	١٠
	متزوج	١٢	٤٠
	مطلق	٦	٢٠
	أرمل	٩	٣٠
	مجموع	٣٠	١٠٠
٦- توزيع المتسولين حسب الحالة الاقتصادية .			
	فقير	٢٧	٩٠

١٠	٣	متوسط	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٧- توزيع المتسولين حسب العمل .			
٣,٣	١	عمل بصفة دائمة	
١٣,٣	٤	عمل بصفة مؤقتة	
٨٣,٤	٢٥	بدون عمل	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٨- توزيع المتسولين حسب محل السكن .			
٥٣,٣	١٦	القاهرة	
٣٦,٧	١١	الجيزة	
١٠	٣	القليوبية	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٩- توزيع المتسولين حسب ملكية السكن .			
٦,٧	٢	سكن تملك	
٩٠	٢٧	سكن إيجار	
٣,٣	١	غير ذلك	
١٠٠	٣٠	مجموع	
١٠- توزيع المتسولين حسب محل الإقامة الحالية .			
٨٠	٢٤	سكن مع الأسرة	
١٣,٣	٤	سكن خارجي خاص	
٦,٧	٢	بدون سكن	
١٠٠	٣٠	مجموع	
١١- توزيع المتسولين حسب أصل الأسرة .			
٧٦,٧	٢٣	ريف	
٢٣,٣	٧	حضر	
١٠٠	٣٠	مجموع	
١٢- توزيع المتسولين حسب حالة الأب .			
٥٦,٧	١٧	على قيد الحياة	
٣٠	٩	متوفى	
١٣,٣	٤	يعيش مع زوجة أخرى	
١٠٠	٣٠	مجموع	
١٣- توزيع المتسولين حسب حالة الأم .			
٤٣,٣	١٣	على قيد الحياة	
٢٠	٦	متوفيه	

٢٦,٧	٨	مطلقة	
١٠	٣	متزوجة من رجل آخر	
١٠٠	٣٠	مجموع	
١٤- توزيع المتسولين حسب عدد أفراد الأسرة.			
١٦,٧	٥	٢	
٣٦,٧	١١	٣	
٢٦,٦	٨	٤	
٢٠	٦	أكثر من ٤	
١٠٠	٣٠	مجموع	
١٥- توزيع المتسولين حسب السبب والدافع الرئيسي للتسول .			
٢٠	٦	البطالة	
٣٦,٧	١١	الفقر	
١٣,٣	٤	ارتفاع الأسعار	
١٠	٣	المخدرات والتدخين	
٦,٧	٢	الحصول على المال بدون جهد	
٣,٣	١	تفكك الأسرة	
١٠	٣	أسباب صحية	
١٠٠	٣٠	مجموع	
١٦- توزيع المتسولين حسب دخولهم نشاط التسول طوعية أم بالإكراه .			
٧٣,٤	٢٢	طوعية	
٢٦,٦	٨	إكراه	
١٠٠	٣٠	مجموع	
١٧- توزيع المتسولين حسب وجود إثبات شخصية لديهم .			
١٣,٣	٤	يوجد	
٨٦,٧	٢٦	لا يوجد	
١٠٠	٣٠	مجموع	
١٨- توزيع المتسولين حسب وسيلة النقل المستخدمة في التسول .			
٧٦,٧	٢٣	السير على الأقدام	
٢٣,٣	٧	سيارات الأجرة	
١٠٠	٣٠	مجموع	
١٩- توزيع المتسولين حسب التوقيت المناسب للتسول .			
٣٠	٩	النهار	
٥٦,٦	١٧	الليل	
٦,٧	٢	نهاية الأسبوع فقط	

٦,٧	٢	الأعياد ورمضان	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٢٠- توزيع المتسولين حسب الأماكن المفضلة للتسول .			
٥٠	١٥	القرب من المساجد	
٢٦,٧	٨	المقاهي	
١٠	٣	إشارات المرور	
١٠	٣	الأسواق	
٣,٣	١	المستشفيات	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٢١- توزيع المتسولين حسب التسول بشكل منفرد أو مزدوج .			
٦٦,٧	٢٠	منفرد	
٣٣,٣	١٠	مزدوج	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٢٢- توزيع المتسولين حسب التسول لحساب الشخص أم لحساب الغير.			
٣٦,٧	١١	حساب شخصي	
٦٣,٣	١٩	لحساب الغير	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٢٣- توزيع المتسولين حسب عدد سنوات التسول .			
١٠	٣	اقل من ٢ سنة	
٢٣,٣	٧	من ٢ - ٤ سنوات	
٥٣,٤	١٦	من ٤ - ١٠ سنوات	
١٣,٣	٤	أكثر من ١٠ سنوات	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٢٤- توزيع المتسولين حسب الدخل اليومي من التسول .			
٢٦,٧	٨	اقل من ٢٠٠ جنيه	
٦٠	١٨	٢٠٠ - ٥٠٠ جنيه	
١٣,٣	٤	أكثر من ٥٠٠ جنيه	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٢٥- توزيع المتسولين حسب مصادر الدخل الأخرى غير التسول .			
٣,٣	١	نعم	
٩٦,٧	٢٩	لا	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٢٦- توزيع المتسولين حسب تغطية الدخل للحاجات المطلوبة .			
١٠	٣	نعم	

٩٠	٢٧	لا	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٢٧- توزيع المتسولين حسب ملاحقة جهاز الشرطة لهم .			
٦,٧	٢	نعم	
٩٣,٣	٢٨	لا	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٢٨- توزيع المتسولين حسب الاتهام أو السجن في قضايا تسول .			
٣,٣	١	نعم	
٩٦,٧	٢٩	لا	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٢٩- توزيع المتسولين حسب دفع الرشاوى والإتاوات مقابل الاستمرار في التسول .			
٢٠	٦	نعم	
٨٠	٢٤	لا	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٣٠- توزيع المتسولين حسب نوع معاملة ومواجهة الناس لهم .			
٦٣,٤	١٩	التجاوب والتعاطف والنصح	
٢٠	٦	اللامبالاة	
١٣,٣	٤	النفور والاستهزاء والشتم والطرده	
٣,٣	١	محاولة التحرش والاعتداء الجنسي	
١٠٠	٣٠	مجموع	
٣١- توزيع المتسولين حسب التفكير في ترك التسول .			
٦٣,٣	١٩	نعم في حالة توفير الدخل والعمل والمسكن	
٣٦,٧	١١	لا	
١٠٠	٣٠	مجموع	

المصدر: نتائج المقابلة المباشرة مع عينة البحث.

وتشير نتائج الجدول رقم (١) المطبق على عينة من المتسولين في مدينة القاهرة إلى تباين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمتسولين: فقد تبين أن غالبية المتسولين حسب الجنس كانوا من الإناث، الذين شكلوا الغالبية من المتسولين بنسبة تقدر بنحو ٦٤% بسبب الاعتقاد بصعوبة القبض عليهم على عكس الذكور. وفيما يتعلق بعمر المتسولين تبين أن أعلى نسبة منهم تقع أعمارها ما بين ١٥-٣٠ سنة بنسبة ٣٦,٧% ، يلها المتسولين الذين تتراوح أعمارهم أكثر من ٦٠ سنة بنسبة ٣٠% ، يلها الأعمار ما بين ٣٠-٥٠ سنة بنسبة ٢٠%.

ومن حيث توزيع المتسولين حسب الانتماء الديني ، فقد تبين أن نسبة ٩٦,٧% منهم مسلمين ، في حين أن نسبة ٣,٣% منهم مسيحيين ، وهو الأمر الذي يؤكد عدم الوعي والإرشاد الديني للحد من تفاقم هذه الظاهرة. وقد اتسم المستوى التعليمي لغالبية المتسولين بالتدني والانخفاض وعدم معرفة القوانين التي تحد من ظاهرة التسول ، حيث جاء الأميون في

مقدمة المتسولين بنسبة ٧٠% ، يليهم مباشرة المتسولين المتسربين من المراحل التعليمية الأولى بنسبة ١٦,٧% ، أما المتسولين الذين تجاوزوا التعليم الابتدائي المتوسط فكانت نسبة كل منهم نحو ٦,٧% .
وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للمتسولين، فقد تبين أن نحو ٤٠% منهم متزوجين، ونحو ٣٠% أرامل ، ونحو ٢٠% مطلوقون، وهذا يشير إلى عدم وجود عائل للأسرة لذلك يتم اللجوء إلى التسول من أجل الحصول على استعطاف الناس. ومن حيث توزيع المتسولين حسب الحالة الاقتصادية، فقد تبين أن نسبة ٩٠% منهم فقراء ، في حين أن نسبة ١٠% منهم حالتهم متوسطة، وهو الأمر الذي يشير إلى أن العامل الاقتصادي والحصول على المال هو الدافع الأساسي للتسول. ومن حيث توزيع المتسولين حسب العمل تبين أن الغالبية العظمى من المتسولين بدون عمل وتشكل نسبتهم نحو ٨٣,٤% ، وهذا ما يبرر اللجوء إلى التسول كمصدر لإعالة أنفسهم وأسرهم في بعض الأحيان ، كما تبين أن نسبة ١٣,٣% من المتسولين يعملون في وظائف مؤقتة، وكذلك نحو ٣,٣% في وظائف دائمة ولكنها ليست كافية للإنفاق على المصروفات الشخصية ومتطلبات الأسرة.

ومن حيث توزيع المتسولين حسب محل السكن وخصائصه تبين أن النسبة الأكبر من منهم تقطن في القاهرة بنسبة ٥٣,٣% تليها الجيزة بنسبة ٣٦,٧% ثم القليوبية بنسبة ١٠% ، حيث يسكن هؤلاء في مناطق شعبية متدنية المرافق والخدمات، وهو ما يعكس مستوى سوء الأوضاع المادية المتردية للمتسولين. ومن حيث توزيع المتسولين حسب ملكية السكن فقد تبين أن الغالبية العظمى منهم يسكنون بالإيجار وتشكل نسبتهم نحو ٩٠% ، وحوالي ٦,٧% منهم فقط يسكنون في سكن تملكه متهمالك وقديم جدا ، وشخص واحد منهم يسكن عند بعض الأصدقاء من وقت لآخر بسبب الهروب من تنفيذ حكم قضائي ضده. ومن حيث توزيع المتسولين حسب محل الإقامة الحالية ، فقد تبين أن نسبة ٨٠% منهم يقيمون مع الأسرة . في حين أن نسبة ١٣,٣% منهم يقيمون خارج الأسرة في سكن خاص ، ونحو ٦,٧% منهم بدون سكن وهم متشردين ليلا ونهارا مابين الحدائق والأرصفة والمنازل المهجورة، وهو ما يؤكد أن التفكك الأسري من أهم العوامل الأساسية المساعدة على انتشار ظاهرة التسول. ومن حيث توزيع المتسولين حسب أصل الأسرة فقد تبين أن غالبيتهم تنحدر من أصول ريفية بنسبة ٧٦,٧% وهاجروا إلى القاهرة مع أسرهم للبحث عن عمل بسبب سوء الحالة الاقتصادية في الريف، في حين أن نسبة ٢٣,٣% منهم من أصول حضرية ويعاني غالبيتهم من مشكلات مادية وأسرية مختلفة.

ومن حيث توزيع المتسولين حسب حالة الأب فقد تبين أن نسبة ٥٦,٧% منهم لهم أب على قيد الحياة ، تليها نسبة ٣٠% لهم أب متوفى، تليها نسبة ١٣,٣% لهم أب على قيد الحياة ولكنه كأن لم يكن بسبب زواجه من أخرى والعيش بعيدا عن الأسرة وعدم ارتباطه بأي علاقة إنفاق أو مسئولية تجاه الأسرة الأساسية. ومن حيث توزيع المتسولين حسب حالة الأم فقد تبين أن نسبة ٤٣,٣% منهم لديهم أمهات على قيد الحياة ، ونسبة ٢٦,٧% منهم لديهم أمهات مطلقات، ونسبة ٢٠% منهم لديهم أمهات متوفيات، وأخيرا نسبة ١٠% منهم لديهم أمهات ولكن متزوجات برجل آخر وغير مقيمة معهم، وهذا يشير إلى أن ضعف وتفكك الأسرة دافع رئيسي لانتشار التسول. ومن حيث توزيع المتسولين حسب عدد أفراد الأسرة فقد تبين أن نسبة ٣٦,٧% منهم لديهم أسرة تتكون من ٣ أفراد ، في حين أن نسبة ٢٦,٦% منهم لديهم أسرة تتكون من ٤ أفراد ، ونسبة ٢٠% منهم لديهم أسرة تتكون من أكثر من ٤ أفراد ، وأخيرا نسبة ١٦,٧% منهم لديهم أسرة تتكون من فردين فقط ، وهذا يشير إلى أن حجم الأسرة الكبيرة وتزايد الأعباء العائلية أدى إلى تفاقم ظاهرة التسول.

ومن حيث الأسباب التي دفعت المتسولين للعمل في هذا النشاط فكان الفقر في المقدمة بنسبة ٣٦,٧% ، تليه البطالة بنسبة ٢٠% ثم التضخم وارتفاع الأسعار بنسبة ١٣,٣% ثم إدمان المخدرات والتدخين بجانب أسباب صحية متنوعة بنسبة ١٠% لكل منهما ثم هدف الحصول على المال بدون جهد بنسبة ٦,٧% ، وأخيرا التفكك الأسري بنسبة ٣,٣%.

ومن حيث توزيع المتسولين حسب الالتحاق بنشاط التسول طوعية أم بالإكراه، فقد تبين أن نسبة ٧٣,٤% منهم يعملون طوعية دون إكراه والتحقوا بنشاط التسول عن طريق أصدقاء ورفاق لهم ، في حين أن نسبة ٢٦,٦% منهم يعملون بالإكراه

دون رغبة منهم لأسباب تتعلق بالاعتصاب والإكراه والخداع وعوامل وراثية. كما تبين أيضا أن نسبة ٨٦,٧% من المتسولين ليس لديهم أي إثبات شخصية، ونحو ١٣,٣% منهم لديهم إثبات شخصية، وهو ما يشير إلى صعوبة ملاحظتهم من الناحية الأمنية والتحقيق معهم.

ومن حيث توزيع المتسولين حسب وسيلة النقل المستخدمة في التسول، فقد تبين أن نسبة ٧٦,٧% منهم يسيرون على الأقدام في ممارسة التسول، في حين أن نسبة ٢٣,٣% منهم يستخدمون سيارات الأجرة في التنقل من مكان إلى آخر أثناء ممارسة نشاط التسول. ومن حيث توزيع المتسولين حسب التوقيت المناسب للتسول، تبين أن غالبية المتسولين يمارسون نشاطهم بالليل بنسبة ٥٦,٦%، ونحو ٣٠% بالنهار، ونحو ٦,٧% في نهاية الأسبوع فقط وكذلك في مواسم الأعياد وشهر رمضان، حيث يتسم يوم الخميس والجمعة بارتفاع دخل المتسولين مقارنة بباقي أيام الأسبوع وكذلك الحال أثناء المواسم الدينية.

ومن حيث توزيع المتسولين حسب المكان المفضل للتسول، تبين أن غالبية المتسولين يفضلون التسول بالقرب من المساجد الكبرى بنسبة ٥٠%، يليها المقاهي بنسبة ٢٦,٧%، ثم إشارات المرور والأسواق بنسبة ١٠% لكل منهما، ثم المستشفيات بنسبة ٣,٣%، وترجع ارتفاع نسبة التسول أمام المساجد نتيجة تعاطف الناس معهم من وازع ديني والخوف من الله بجانب ارتفاع العائد المادي وغياب الرقابة في هذه الأماكن الدينية بسبب تزايد الأعداد من الناس. كما تبين أن غالبية المتسولين يفضلون القيام بالتسول فرادى بنسبة ٦٦,٧%، في حين أن البعض يفضل التسول من خلال اصطحاب أشخاص معهم ونسبتهم نحو ٣٣,٣%. وقد أفادت عينة البحث أن ٦٣,٣% منهم يعملون لحساب الغير، في حين أن ٣٦,٧% منهم يعملون لحسابهم الخاص. كما أفادت عينة البحث أن ٥٣,٤% منهم يعملون في نشاط التسول منذ فترة تتراوح من ٤-١٠ سنوات، ونحو ٢٣,٣% منهم يعملون منذ فترة تتراوح من ٢-٤ سنوات، ونحو ١٣,٣% منهم يعملون منذ فترة تزيد عن ١٠ سنوات، ونحو ١٠% يعملون منذ أقل من سنتين فقط.

ومن حيث الدخل اليومي للمتسولين، فقد تبين أن نسبة ٦٠% منهم يحصلون في اليوم على ما بين ٢٠٠ - ٥٠٠ جنيه، وحوالي ٢٦,٧% منهم يحصلون على أقل من ٢٠٠ جنيه في اليوم، ونسبة ١٣,٣% منهم تحصل على أكثر من ٥٠٠ جنيه في اليوم الواحد. كما تبين أن نسبة ٩٦,٧% منهم ليس لديهم أي مصدر دخل آخر سوى مهنة التسول. ومن حيث توزيع المتسولين حسب تغطية الدخل اليومي من التسول للحاجات المطلوبة، تبين عدم تغطية الدخل اليومي للحاجات لنسبة ٩٠% منهم بسبب بعض الظروف الطارئة مثل المرض وارتفاع الأسعار وزيادة مطالب الأسرة وكثرة عددها، كما يعتقد نحو ١٠% منهم أن الدخل اليومي كافي لتغطية متطلباتهم وهناك من يدخر منهم لإنشاء مشروع والتوقف عن نشاط التسول في المستقبل. ومن حيث توزيع المتسولين حسب ملاحقة جهاز الشرطة لهم، أشار نحو ٩٣,٣% منهم بعدم الملاحقة مطلقا ربما لعدم تفعيل قانون التسول في الواقع، ونحو ٦,٧% منهم قد تعرضوا للملاحقة بالصدفة من خلال تواجدهم بالقرب من المناطق الأمنية مما أثار الشكوك حولهم فتم التحقيق معهم. وقد أشارت نتائج عينة البحث إلى أن نسبة ٩٦,٧% منهم لم يسبق اتهامهم أو سجنهم في قضايا تسول، في حين تم اتهام ٣,٣% منهم بتهمة التسول. كما أشار نسبة ٨٠% منهم إلى عدم دفع رشاوى وإتاوات مقابل الاستمرار في التسول، في حين أشار نحو ٢٠% منهم إلى دفع رشاوى وإتاوة وغالبيتها لقطاع الطرق.

ومن حيث توزيع المتسولين حسب معاملة ومواجهة الناس لهم، فقد تبين أن نحو ٦٣,٤% منهم يشعرون بالتجاوب وتعاطف الناس معهم وهذا دليل على أن المجتمع المصري مازال يسوده نوع من التعاطف والتضامن الاجتماعي، ونحو ٢٠% منهم يشعرون بحالة اللامبالاة معهم، ونحو ١٣,٣% منهم يتعرضون للاستهزاء والشتم والطرده، ونحو ٣,٣% منهم يتعرضون للتحرش والاعتداء الجنسي.

ومن حيث توزيع المتسولين حسب التفكير في ترك نشاط التسول، أشارت نسبة ٦٣,٣% منهم رغبتهم الفورية في ذلك بشرط توافر الدخل والعمل والمسكن وعدم العودة مره أخرى إلى التسول، في حين يري ٣٦,٧% منهم عدم التفكير في ترك نشاط

التسول بسبب كبر السن أو الظروف الصحية أو الخوف من عودة حدة الفقر التي تم معاشتها قبل اللجوء للتسول، بجانب الاعتقاد في اعتبار التسول مهنة كغيرها من المهن الأخرى. وهو ما يشير إلى أن الفقر كان الدافع الرئيسي للتسول للتجارب مع متطلبات الحياة اليومية الأساسية في ظل ارتفاع الأسعار بشكل مستمر وتخلي الحكومة عن برامج الضمان الاجتماعي لمساعدة الأسر الفقيرة.

٥. المعوقات التي تحد من مكافحة ظاهرة التسول في مصر:

١. عدم وجود إستراتيجية متكاملة على المستوى الرسمي لمكافحة ظاهرة التسول وعدم تخصيص ميزانية مستقلة لمكافحة ظاهرة التسول.
٢. التساهل في قانون عقوبات التسول وغياب التنسيق بين الجهات المسئولة عن مكافحة ظاهرة التسول.
٣. عدم توفير التدريب الميداني في مجال التسول للأخصائي في مرحلة الدراسة الجامعية.
٤. قصور دور وسائل الإعلام المختلفة في التعامل مع ظاهرة التسول.
٥. عدم الوعي الكافي لدى المواطنين تجاه ظاهرة التسول نتيجة التعاطف مع المتسولين بوازع ديني.
٦. قصور دور الضمان الاجتماعي ودور الجمعيات الخيرية في الحد من ظاهرة التسول.
٧. عدم وجود مكاتب متخصصة تابعة لوزارة الداخلية لمكافحة التسول في كل منطقة وتركيز المكافحة على أماكن معينة وبخاصة المناطق السياحية دون أخرى.
٨. عدم توافر الوظائف المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة من المتسولين بسبب تزايد معدلات البطالة والفقر في مصر.

٦. نتائج وتوصيات البحث:

في ضوء ما سبق أشارت نتائج البحث إلى انتشار ظاهرة التسول على نطاق عالمي واسع وبأساليب مبتكرة ، فقد أصبحت مهنة وحرفة وشملت جميع الفئات والشرائح العمرية ومن كلا الجنسين، هذا بجانب تعدد أبعادها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والأخلاقية. كما أشارت النتائج أن لظاهرة التسول آثار سلبية على الاقتصاد القومي، من حيث انعدام مساهمة المتسول في الناتج المحلي الإجمالي فهو يمثل عبء على المجتمع ويساعد على زيادة معدلات الجريمة ويعرقل النمو الاقتصادي. بجانب آثارها السلبية على مستوى الإنفاق الكلي بسبب توجيه أموال المتسول إلى الاكتناز الذي يعد أحد مظاهر التسرب من دورة التدفق الدائري للدخل. بالإضافة إلى آثارها السلبية على سمعة السياحة وعزوف السائحين عن العودة لزيارة الدولة مرة أخرى، مما يترتب على ذلك فقدان الموازنة العامة للدولة لمصدر هام من الدخل السياحي.

كما أظهرت النتائج أن أهم الأسباب الدافعة إلى التسول تتمثل في الفقر بنسبة ٣٦,٧% ، يليه البطالة بنسبة ٢٠% ثم التضخم وارتفاع الأسعار ١٣,٣% ثم إدمان المخدرات والتدخين بجانب أسباب صحية بنسبة ١٠% لكل منهما ثم هدف الحصول علي المال بدون جهد بنسبة ٦,٧% ، وأخيرا التفكك الأسري بنسبة ٣,٣%. وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين المربع السحري للفقر والتضخم والبطالة وسوء توزيع الدخل القومي وتنامي ظاهرة التسول وهو ما يثبت صحة الفرضية البحثية.

ومن حيث نوع المتسولين وخصائصهم التعليمية وحالتهم الاجتماعية أوضحت النتائج أن غالبية المتسولين كانوا من الإناث، بنسبة تقدر بنحو ٦٤%. وأن المستوى التعليمي لغالبية المتسولين يتسم بالتدني، حيث جاء الأميون في مقدمة المتسولين بنسبة ٧٠%، تلاهم مباشرة المتسربين من المراحل التعليمية الأولى بنسبة ١٦,٧%. كما أن نحو ٤٠% منهم متزوجين، ونحو ٣٠% أرامل، ونحو ٢٠% مطلوقون.

ومن حيث الفترة الزمنية وأماكن ممارسة التسول أوضحت النتائج أن نحو ٥٣,٤% من المتسولين يعملون في التسول منذ فترة تتراوح من ٤-١٠ سنوات ، ونحو ٢٣,٣% منهم يعملون منذ فترة تتراوح من ٢-٤ سنوات، ونحو ١٣,٣% منهم يعملون منذ فترة تزيد عن ١٠ سنوات. كما أن غالبية المتسولين يمارسون نشاط التسول بالليل بنسبة ٥٦,٦% ، ونحو ٣٠% بالنهار، ونحو ٦,٧% في نهاية الأسبوع فقط وكذلك في مواسم الأعياد وشهر رمضان. كما بينت النتائج أن غالبية المتسولين يفضلون التسول بالقرب من المساجد الكبرى بنسبة ٥٠%، يليها المقاهي بنسبة ٢٦,٧%.

ومن حيث الدخل المتحصل عليه من جراء عملية التسول أظهرت النتائج أن نسبة ٦٠% من المتسولين يحصلون في اليوم الواحد على ما بين ٢٠٠ - ٥٠٠ جنيه ، وحوالي ٢٦,٧% منهم يحصلون على أقل من ٢٠٠ جنيه ، ونسبة ١٣,٣% منهم تحصل على أكثر من ٥٠٠ جنيه. كما تبين أن نسبة ٩٦,٧% منهم ليس لديهم أي مصدر دخل آخر سوي التسول. ونتيجة عدم تفعيل تطبيق قانون مكافحة التسول في مصر، فلم يؤدي إلى معالجة تلك الظاهرة بشكل رادع.

ومن أجل الحد من تفاقم هذه الظاهرة في المستقبل ينبغي العمل على رفع معدلات الدخل القومي واستغلال كل الطاقات المتوفرة وخلق مزيد من فرص العمل للحد من البطالة، وإعادة توزيع الدخل القومي بشكل سليم ضمن برنامج تنموي واضح الأهداف من خلال تمكين الأسر اقتصاديا واجتماعيا وصحيا من القيام بدورها وكفالة أفرادها للحد من تفاقم هذه الظاهرة مستقبلا مع توفير الدعم المالي لتنفيذ ومتابعة وتقييم ذلك بشكل دوري ، وهو الأمر الذي يتطلب إنشاء وزارة متخصصة للفقراء بعيداً عن وزارة الشؤون الاجتماعية. هذا بجانب ضرورة تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية للحد من تزايد الهجرة الريفية للمدن مع التنسيق بين الجهود الرسمية والتطوعية من خلال مشاركة المنظمات التطوعية ومنظمات المجتمع المدني وبالتالي الحد من زيادة ظاهرة التسول. كذلك ينبغي إجراء البحوث العلمية والدراسات والمسوح للتعرف على الحجم الحقيقي للظاهرة وتطوير برامج وقائية وعلاجية وتنموية، وهو الأمر الذي يتطلب إنشاء قاعدة معلوماتية متكاملة لحصر ظاهرة التسول والاهتمام بنشر الإحصاءات الخاصة بالمتسولين على مستوى الدولة أو المدن. نظرا لأهمية هذه الإحصاءات في الدراسات العلمية لهذه الشريحة الاجتماعية. بالإضافة إلى تنفيذ برامج التوعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة للتعريف والتوعية بمخاطر هذه الظاهرة. وأخيراً العمل على تعديل وتحديث التشريعات القائمة وإصدار التشريعات الجديدة اللازمة، والاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية لمعالجة هذه الظاهرة أو الحد منها.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع العربية :

١. أبو سريع، محمد(١٩٩٦): ظاهرة التسول ومعوقات مكافحتها، دون دار نشر، القاهرة، مصر.
٢. إسماعيل، رضا(١٩٩٠): ظاهرة التسول ودور الشرطة في مكافحتها، أكاديمية الشرطة، القاهرة، مصر.
٣. البقي، عيد (٢٠٠٩): ظاهرة التسول في مدينة الرياض ،رسالة ماجستير غير منشورة،الرياض، جامعة الملك سعود، السعودية.
٤. التسول في المناطق الحضرية في إفريقيا ، ٢٠١٠ متاح على موقع (<http://www.safllirista.com/A>)
٥. الحديثي، مساعد وآخرون (٢٠٠٩): ظاهرة التسول في المملكة العربية السعودية ، الرياض ،السعودية.
٦. حسين، محمود إبراهيم (١٩٩٢): دراسة تطبيقية على المتسولين بالإسكندرية، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، مصر.
٧. حمزة، جمال(٢٠٠٥): دراسة لبعض أبعاد الشخصية للأطفال المتسولين،مجلة العلوم التربوية ،مجلد(١٣)، العدد(٤)، مصر.

٨. حمزة، جمال (٢٠١٠): الأسرة المفككة وعلاقتها بخصائص وسمات شخصية المتسول، مجلة دراسات اجتماعية ، السنة (٢٣)، العدد (٨٧)، مصر.
٩. الدباغ، قاسم (٢٠١١): أثر التسول في انحراف الأطفال بالعراق، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد (٢٦)، بغداد، العراق.
١٠. زهران، أسماء (١٩٩٥): دراسة اجتماعية لظاهرة التسول في محافظة كفر الشيخ، المؤتمر السابع للدفاع الاجتماعي، الجمعية العامة للدفاع الاجتماعي، القاهرة، مصر.
١١. شتا، على (٢٠٠٤): المتسولون وبرامج رعايتهم في الدول النامية ، المكتبة المصرية، الإسكندرية ، مصر.
١٢. عبدالقادر، زكية (٢٠٠٦): تقييم كفاءة وفعالية مؤسسات رعاية المتسولين في مكافحة التسول دراسة مطبقة على مؤسسة رعاية المتسولين بحلوان ، مجلة دراسات اجتماعية ، المجلد الثاني، العدد (٢١)، مصر.
١٣. عبدالله، صالح (٢٠٠٤): ظاهرة التسول وكيفية علاجها ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، المجلد التاسع، العدد (١٧) ، جامعة صنعاء، اليمن.
١٤. العطاونة، ميسون (٢٠٠٦): ظاهرة التسول في محافظة غزة ، مجلة دراسات وبحوث، المجلد الثاني ، العدد السادس، القاهرة، مصر.
١٥. علام، ابتسام (٢٠٠٣): ظاهرة التسول ، دراسة لبعض جماعات المتسولين في مصر ، رسالة دكتوراه كلية الآداب جامعة القاهرة، مصر.
١٦. الفارس، عبدالرازق (٢٠٠١): الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
١٧. الفايز، عبدالعزيز (٢٠٠٤): الأبعاد الأمنية لظاهرة التسول في المجتمع السعودي، دراسة مسحية بمدينة الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، السعودية.
١٨. فهمي، على (٢٠٠٤): المهمشون في مصر المحروسة ، مكتبة العالم العربي ، القاهرة، مصر.
١٩. المنان، عطا (٢٠٠٩): ظاهرة التسول بين الحاجة والامتهان، الشركة العالمية للطباعة ، الخرطوم ، السودان.
٢٠. المور، كريم مها (٢٠٠٢): الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتسولين في الأردن، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، الأردن.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1. Akpobio RT, Orogun T, Oyerinde (2007):The Corporate Beggars of Lagos. Vanguard Daily Newspaper.
2. Bennett, Fern.(2006): Begging for Change: Media Representation of Poverty and Public Perception , M.A., University of New Brunswick (Canada).
3. Blamable, Abdu Jafaru.(2008): Almajiranchi and the Problem of Begging In Kano State: The Role of Shekarau Administration, The 7th Ben Africa Annual Conference, Addis Ababa, Bayero University.
4. Ching, Yach,(2001): Begging Become Popular Profession (China), Begging Review, Vol. 31, No 40.
5. Crisis Organization.(2003): Begging & Anti-Social Behaviour, Crisis U K , Charity no 1 0 8, London.
6. Everhart, Robert B.(2006) :Why Are Schools Always Begging for Money?, Phi Delta Kappan, v88.
7. Fitzpatrick, S. & Catherine, K. (2000): Getting By: Begging, Rough Sleeping and The Big Issue in Glasgow and Edinburgh, The Policy Press.
8. Horacio Faberge,(2004): Begging in a South Eastern Mexican City, Human Organization, vol. 30, No 3.

9. Maishanu, D (2006): The Begging Syndrome in Nigeria. Official Home Page of the Begging Syndrome in Nigeria.
10. Makhan, Rahn(1999): The Beggars City , India Wanolkshore Dwivedl.
11. Ojanuge,Durrende And Nash,Kaduna,(1990): Beggar Children A Study of Child Abuse and Neglect in Northen Nigeria, Journal of Child Welfare, vol. 69, No 4.
12. Onoyase, A. (2010): Effective Methods of Combating Street Begging in Nigeria as Perceived by Panhandlers, Delta State University, Abraka, Nigeria, Kamla-Raj, Stud Home Comics, 4(2).
13. V.K.R.V, Rao,(1999): The Beggar Problem in Metroपो Litan Delhi, School of Social Work, Delhi.
14. Vanguard Editor (2007): The Proposal to Pay Beggars in Jigawa State. Vanguard Newspaper, Daily.